

وعملًا بالمادة ((٣/٩٩)) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح بحقه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات محسوبة له مدة التوقيف .

وعملًا بأحكام المادة ((٧٢)) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٤ .

وتتخذ من أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بتجريم المميز بجناية القتل القصد رغم أن ما قام به المميز لا يعدو أن يكون فعلًا في مجال الدفاع المشروع عن النفس .
٢. أخطأت المحكمة بتجريم المميز بجناية القتل القصد رغم أن ما قام به المميز من فعل كان في سورة الغضب التي اثابته وما دعاه لذلك هو حالة الضرورة التي ألجأته إلى ما قام به لرفع خطر جسيم محقق قد ألم به .

٣. أخطأت المحكمة بما توصلت إليه من نتيجة رغم أن الظروف التي أحاطت بالمميز في هذه القضية تجعله يقدم على ما أقدم عليه وهو بحالة غير طبيعية أفقدته إرادته مما ينفي عنه عنصر القصد الجرمي لإزهاق روح المجني عليه ومما يؤكد ذلك أنه قد تعرض لإصابة خطيرة وقد ذهب إلى مستشفى السلط للحصول على تقرير طبي وتقديم شكوى ضد المجني عليه الذي ظن أنه لا زال على قيد الحياة .

٤. بالتناوب فإن ما قام به المميز لا يعدو أن يكون ضرباً مفضياً للموت حيث لم يقصد إزهاق روح المجني عليه الذي كان الهادئ بالاعتداء على المميز .

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ١٨/٢/٢٠٠٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعمالاً بالمادة ((٣٢٦)) عقوبات وضع المحرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسم وتخفيضها عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم .

وعمالاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٤ .

لم يرتض المحكوم عليه بهذا القرار وطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز .

كما رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى كون الحكم مميزاً بحكم القانون **عمالاً بأحكام المادة ((١٣))** من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وتأييد القرار المطعون فيه .

وفي الرد على أسباب تمييز المحكوم عليه :-

وعلى المسبب الأول والمنصب على تخطئة محكمة الجنايات بتجريم المميز بجناية القتل القصد رغم أن ما قام به لا يعدو أن يكون فعلاً في مجال الدفاع المشروع عن النفس .

وحيث أن الاجتهاد القضائي استقر على أنه يشترط في الدفاع الشرعي في الفعل الذي يقع دفعاً للتعدي أن يكون بالقدر اللازم لدفع التعدي وأن لا يكون من الممكن تفادي الخطر بوسيلة أخرى .

وقد رتبت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الأفعال التي يجوز اللجوء لها في الدفاع الشرعي ترتيباً تنازلياً من حيث الشدة فإذا كان في وسع المعتدى عليه أن يدرأ الاعتداء بالضرب فلا يجاز له أن يدرأه بفعل أشد جسامة كالجرح ومن كان في وسعه أن يدرأ الاعتداء بالجرح فلا يجاز له أن يدرأه بفعل أشد جسامة كالقتل .

محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المميز بجناية القتل القصد رضع أن ما قام به من فعل كان في سسورة الغضب التي اثباته وأن ما أقدم عليه كان وهو بحالة غير طبيعية أفقدته إرادته .

وفي الرد على ذلك نجد أنه يشترط لاستفادة فاعل الجريمة من العز المخفف المنصوص عليه بالمادة ٩٨ من قانون العقوبات توافر العناصر التالية :-

١. أن يكون هناك عمل غير محق آتاه المجني عليه قد وقع على الجاني .
٢. أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً وأن تقع الجريمة قبل زوال الغضب .

٣. أن يكون عمل المجني عليه مادياً لا قولياً .
وحيث أن الغضب الشديد حالة نفسية تصيب الفاعل ويقعد من خلالها السيطرة على أعضائه وبنات منه زمام نفسه ويختل تفكيره .

وحيث أن المميز حينما قام بطعن المجني عليه وكما هو ثابت من شهادة الشاهد والذي شاهد الحادثة أن المميز كان بحالة هيجان وأن المجني عليه قد قام بعمل غير محق وقع على المميز والمتمثل بضربه بأداة حادة في المنطقة الأمامية من الساق اليسرى وجرح قطعي، حاد الأطراف في المنطقة اليسرى من الوجه بطول ((١٣)) سم وبالرغم من ذلك فإن المجني عليه وعند سؤال المميز له ((أنا شو صملاك على شأن تغضربني على وجهي)) أجابه المجني عليه ((إذا بتشكي على للمخفر رح اضرب أخوك)) كما أن المجني عليه من ذوي الأسبقيات الجريمة وعليه ثمان وثلاثون أسبقية وكما هو ثابت من كتاب الشرطة والكشف المرفق به الذي يتضمن أسبقيات المجني عليه .

وحيث أن محكمة الجنايات وفي قرارها المطعون فيه لم تعالج ما أشرنا إليه في ردنا على سببي الطعن المذكورين فعليه يكون قرارها والحالة هذه سابقاً لأوانه وسببي الطعن يردان عليه مما يستوجب نقضه .

وعليه وعلى ضوء ردنا على أسباب تمييز المحكوم عليه يكون الرد على أسباب

